

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والأربعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الثلاثاء، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٥

الرئيس: السيد أنتون بنتر (سلوفاكيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٤٢ لمؤتمر نزع السلاح.

تشمل قائمة المتحدثين في جلستنا العامة اليوم سفير كازاخستان، السيد خيرت أبوسيتوف؛ وسفير إكوادور، السيد موريشيو مونتالفو سمننيغو؛ وسفير الاتحاد الروسي، السيد فاليري لوشينين؛ وسفير الصين، السيد شينغ جنغي.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدثين، اسمحوا لي بأن أرحب ترحيباً حاراً، بالنيابة عن المؤتمر، بزميلنا الجديد سفير إكوادور، السيد مونتالفو سمننيغو.

وأعطي الكلمة الآن لسفير كازاخستان.

السيد أبوسيتوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، في ٨ أيلول/سبتمبر الماضي، تم التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى من قبل وزراء خارجية أوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، والنائب الأول لوزير خارجية طاجيكستان وسفير تركمانستان في كازاخستان. وأفهم أن بيان الوزراء قد وُزِعَ فعلاً على المؤتمر.

ولقد نُظِمَ حفل التوقيع في سيميالتينسك، وهي عاصمة إحدى مقاطعات كازاخستان كانت تُتخذ في السابق، كما هو معروف، موقعاً لإجراء التجارب النووية السوفياتية. ويحمل قرار تنظيم الحفل في سيميالتينسك، الذي اعتمدته جميع الدول المشاركة في المعاهدة، دلالة رمزية عميقة.

وفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى تعود جذورها إلى عام ١٩٩٣ عندما تقدمت أوزبكستان باقتراح رسمي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولقد اتُخذت الخطوة الحاسمة باتجاه الانتقال من اقتراح نظري إلى مبادرة ملموسة على صعيد السياسة العامة من قبل الرؤساء الخمسة لبلدان المنطقة في إعلان الماتي لعام ١٩٩٧. واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدداً من القرارات دعماً لمبادرة آسيا الوسطى.

ولقد تمخض عمل خبراء المنطقة الذي استغرق تسع سنوات عن الاتفاق الذي يحظر حظراً صريحاً إنتاج وحيازة ونشر الأسلحة النووية ومكوناتها أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في آسيا الوسطى.

وأعادت دول المنطقة، بتوقيعها على المعاهدة، تأكيد التزامها بمبدأي نزع السلاح وعدم الانتشار. وإننا نأمل في أن تساهم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في تيسير الجهود المبذولة على الصعيد العالمي بغية تنفيذ أولويات نزع السلاح. كما تُسهم المنطقة إسهاماً كبيراً في الحرب الدولية ضد الإرهاب وفي الحملة العالمية الساعية إلى الحيلولة دون وقوع المواد والتكنولوجيات النووية بأيدي منظمات إرهابية وجهات فاعلة من غير الدول. وما من شك في أن المعاهدة تمثل خطوة هامة نحو تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وإعادة التأهيل البيئي للمناطق الملوثة.

وتكمن الميزة الفريدة لمبادرة آسيا الوسطى في أن جميع البلدان المشاركة كانت مَقَرّاً لأجزاء من المنشآت النووية للاتحاد السوفياتي سابقاً، ولقد تخلت كازاخستان طواعية عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم. وتقع أول

منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الشمالي على الحدود مع دولتين نوويتين هما الاتحاد الروسي والصين اللذان أعلننا بالفعل تأييدهما لأحكام المعاهدة الجديدة.

ولكي يبدأ نفاذ معاهدة إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، ستتفاوض الدول المشاركة في المعاهدة مع الدول النووية حول نص بروتوكول للمعاهدة، يلزم جميع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باحترام وضع آسيا الوسطى كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. وتشمل هذه الالتزامات، فيما تشمله، حكماً يقضي بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد دول المنطقة.

ونظراً إلى أن منطقة آسيا الوسطى قريبة جداً من المناطق التي يشكل فيها الانتشار مصدر قلق، بما فيها الشرق الأوسط وجنوب آسيا، يُتوقع أن يساهم هذا الترتيب الجديد بدرجة كبيرة في توطيد السلم والأمن في آسيا. وفي ظل عدم إحراز أي تقدم خلال العقد الماضي داخل الأمم المتحدة والمحافل الأخرى المعنية بترع السلاح، فإن مبادرة منطقة آسيا الوسطى هي مثال باهر للنجاح في تحقيق التطلعات الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير كازاخستان الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لزميلنا الجديد، سفير إكوادور السيد مونتالفو سمنيفغو.

السيد مونتالفو سمنيفغو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتحدث فيها في هذا المحفل الهام بصفتي الممثل الدائم لإكوادور، أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري لكم، سيادة الرئيس، ولجميع زملائكم في المكتب الذي يقود أعمالنا، كما أود أن أعرب بوجه خاص عن تقديري لما أنجز من عمل خلال هذه السنة تحت قيادة الرؤساء الستة وأصدقاء الرؤساء. فبفضل ما بذلوه من جهد وأبدوه من تفان، ورغم الظروف الصعبة التي ندرکها جميعاً، تمكن المؤتمر من تناول قضايا جوهرية كوقف سباق التسلح النووي، ونزع السلاح النووي، ومنع نشوب حرب نووية، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها، والأنواع الجديدة لأسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة لهذه الأسلحة، فضلاً عن الشفافية في مجال التسلح، من بين قضايا أخرى.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بما أبداه عدد كبير من البلدان الممثلة في هذا المؤتمر من انفتاح ومرونة في تناول بعض جوانب نزع السلاح بروح من الواقعية والصراحة، وذلك بعد أكثر من تسع سنوات من المناقشات دون تحقيق الحد الأدنى لوضع برنامج عمل. إلا أننا نلاحظ بقلق في الوقت ذاته الصعوبات الكبرى التي تعترض التوصل إلى التزامات فعالة متعددة الأطراف تُفضي إلى نزع السلاح النووي وإزالة أسلحة الدمار الشامل وتعزيز التدابير التي من شأنها أن تدعم الشفافية والثقة. وبعبارة أخرى، نلاحظ بقلق عدم توفر عزم واضح على ضمان إقامة عالم آمن وخالٍ من العنف يعمّه السلم وتقل فيه الأسلحة. ومن المؤلم والمخزن في الآن نفسه أن نقر بأن أكبر قدر من التقدم الذي نحقق في مجال نزع السلاح في الماضي قد أُحرزَ خلال فترة الحرب الباردة. وإننا نعيش اليوم في عالم كثرت فيه الأسلحة، ولم تعد فيه القوة حكرًا على الدول نتيجة للظهور المتزايد والمقلق لجهات فاعلة جديدة على ساحة التسلح الدولية، كالجماعات الإرهابية والإرهابيين الذين يعتمدون على تهريب المخدرات والمتمردين والمقاتلين.

ومما يلفت النظر في هذا السياق هو الخطأ الذي وقعت فيه معظم التنبؤات التي أشارت قبل نحو ١٥ عاماً إلى الوضع المثالي الذي سيكون عليه العالم اليوم. ففي تلك الفترة، قيل إن فرصاً غير مسبقة ستتاح أمام التعاون الدولي، ولا سيما في ظل ما اتخذته الأمم المتحدة من إجراءات فعالة؛ فلقد كان الشعور سائداً بأن السلام سيضع حداً لسباق التسلح ويُعزز مسيرة التنمية في سائر مناطق العالم؛ وافترض أن الثورة التكنولوجية ستمكّن من حلّ المشاكل الخطيرة المتعلقة بالفقر والتعليم والصحة والإسكان والعمالة وتدهور البيئة، إلا أن هذه التنبؤات اتسمت بقصر النظر. وأكثر هذه التنبؤات تطرفاً تكهنت "بنهاية التاريخ"، أي نهاية الصراعات التقليدية بين الدول في عالم لن تترك فيه عولمة الديمقراطية الليبرالية واقتصاد السوق أي مجال للحروب التقليدية؛ حيث ستحل محلّ هذه الحروب تهديدات جديدة تثيرها التزعات القومية والحركات الدينية والجريمة عبر الوطنية، وهي تهديدات لا يمكن ولا ينبغي معالجتها إلا من خلال تعاون متين ومتزايد في إطار متعدد الأطراف.

وتنتهز إكوادور هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها العميق بالسلم، وتُعرب عن أملها في أن يُتوصّل في وقت من الأوقات إلى تنفيذ الحد الأدنى من الالتزامات الدولية فيما يتعلق بجوانب محددة كسجل النفقات العسكرية في إطار المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف كالأمم المتحدة، ومنظومة البلدان الأمريكية في حالة بلدي؛ ورصد وحظر صنع وحيازة واستعمال الأسلحة التقليدية، كالألغام المضادة للأفراد؛ ورصد الأسلحة غير التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعدم انتشارها وتدميرها؛ مع العمل بطبيعة الحال على حفظ مناطق السلام والمناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل.

كما يؤكد بلدي موقفه الثابت بأن وجود أسلحة الدمار الشامل، سواء أكانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، يشكل تهديداً خطيراً للبشرية. ولهذا السبب، يندد بلدي بجميع أشكال سباق التسلح، أينما حدث، ودونما تمييز، ويدعم الإجراءات المتخذة على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتعزيز نظام عدم الانتشار وضمان الإزالة التامة لمخزونات أسلحة الدمار الشامل.

ولا ضير في تكرار ما هو معروف تماماً من أن تدين جميع أشكال الإرهاب الدولي، بما في ذلك إرهاب الدولة. وتعتبر أن مكافحة هذه الآفة ينبغي أن تندرج بصورة رئيسية في إطار إجراءات أمنية وقضائية متعددة الأطراف يسودها التعاون والشفافية، وذلك مع الامتثال الصارم للقانون الدولي والمعايير القائمة في مجال حقوق الإنسان، ولهذا الغرض ندعم اعتماد اتفاقية دولية في إطار الأمم المتحدة. وعلى أي حال، ينبغي في جميع الأحوال أن تبذل الجهود من أجل مكافحة الإرهاب مع الامتثال الصارم للقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ويتوجه وفدي بالشكر إلى أمانة المؤتمر التي قامت بتعميم مشروع التقرير المزمع تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها القادمة. ويرى وفدي أن الوثيقة تعكس بشكل صحيح العمل الذي أنجز خلال هذه السنة ويعرب عن أمله في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح خلال عام ٢٠٠٧ من الخروج من المأزق الذي يوجد فيه، ويستعيد فائدته ويشرع في عمل موضوعي يقوده إلى مرحلة جديدة يستعيد فيها فعاليته ويحقق فيها نتائج ملموسة.

وفي ختام كلمتي، أسمحوا لي بأن أشير إلى أحد أكبر الدعاة إلى العمل الدولي المشترك، ألا وهو الإكوادوري الدكتور لويس بوسانو، الذي قدم إلى العالم بما أوتي من حكمة وتبصر كبيرين، قبل عقود من اعتماد ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، اقترحاً مبتكراً دعا إلى نزع السلاح من الضمائر. وإننا نحتاج اليوم كما في الماضي، وربما أكثر من أي وقت مضى، إلى عملية نزع سلاح من هذا النوع، أي عملية تنطلق من الضمائر والقلوب بدلاً من الافتراضات الاستراتيجية أو المواقف المجردة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إكوادور الموقر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة، وإلى الرؤساء الستة الذين أشرفوا على المؤتمر خلال هذه السنة، وإلى أصدقاء الرؤساء وإلى المجلس. وأعطي الكلمة الآن لسفير الاتحاد الروسي الموقر، السيد فاليري لوشينين.

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ما فتئت روسيا تعرب عن دعمها المبدئي الثابت لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أرجاء العالم كعنصر من العناصر الرئيسية لتوسيع المناطق الجغرافية الخالية من الأسلحة النووية، وتعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتوطيد السلم والأمن الدوليين. وفي ٨ أيلول/سبتمبر وقع ممثلو أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، في سيمبالتنسك، على معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ولقد صيغت المعاهدة بمشاركة نشطة من الأمم المتحدة وفقاً للمبادئ والتوجيهات المتعلقة بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩. ويشكل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وإننا نؤمن بأن هذه المعاهدة ستساعد في توطيد السلم والاستقرار في منطقة آسيا الوسطى وتسهم بدرجة كبيرة في مكافحة الإرهاب الدولي وفي الجهود الرامية إلى منع وقوع المواد والتكنولوجيا النووية بأيدي جهات فاعلة من غير الدول. وتتسم المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى بأهمية خاصة بالنسبة لنا، ذلك أن هذه المنطقة قريبة من الحدود الجنوبية لروسيا. كما أن روسيا ما برحت تدعم سياسة دول آسيا الوسطى بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهي ترحب بالتوقيع على هذه المعاهدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الاتحاد الروسي الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لسفير الصين الموقر، السيد شينغ جنغي.

السيد شينغ (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكر وفد كازاخستان على ما أحاطنا به من معلومات عن قيام البلدان الخمسة لمنطقة آسيا الوسطى في الفترة الأخيرة بالتوقيع على معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وأود أن أعرض عليكم الموقف الأساسي للصين في ما يتصل بهذه المسألة. إن موقف الصين حول قضية المناطق الخالية من الأسلحة النووية هو موقف ثابت: فنحن نحترم وندعم الجهود المبذولة من قبل البلدان والمناطق المعنية وفقاً للمشاورات التي تُجرى فيما بينها ولاتفاقها الطوعي من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وذلك حسب الظروف الفعلية السائدة في تلك المناطق. ونعتقد أن إنشاء هذه المناطق سيساعد في منع الانتشار النووي وتعزيز نزع السلاح النووي وإحلال السلم والأمن والاستقرار في المناطق المعنية.

وإن الصين تربطها منذ زمن بعيد علاقات تعاون ودية مع البلدان الخمسة لمنطقة آسيا الوسطى. وهي تثنى وتدعم بنشاط الجهود المبذولة من قبل هذه البلدان بغية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وترحب بإبرام المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة والتوقيع عليها من جانب البلدان الخمسة. وستواصل الصين، كما فعلت في السابق، دعم جهود بلدان الأقاليم الأخرى الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الصين الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية، السيد حسين علي.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، منذ العام ٢٠٠٤ وبعد أن كان المؤتمر على وشك اعتماد برنامج عمل بالاستناد إلى مبادرة السفراء الخمسة، قامت بعض الوفود بطرح إقحام موضوعات جديدة على جدول أعمال المؤتمر. وقد كنا نعتقد آنذاك وما زلنا نعتقد أن هذه المحاولة تهدف إلى حرف المؤتمر عن مساره الطبيعي وأحياناً إلى إضاعة وقت المؤتمر. ولحسن الحظ أنه في الأعوام الثلاثة الماضية، تغلبت حكمة الأكثرية وتم اعتماد جدول الأعمال بدون تعديل. وقد لاحظنا أن بعض الوفود مارست حقها بإثارة بعض القضايا غير المدرجة على جدول الأعمال وقد تعاملنا مع هذا الموضوع بروح بناءة وإيجابية وعبرنا عن موقفنا إزاء هذه الطروحات وقلنا بأنه لا يوجد توافق عام في الآراء لمناقشة هذه الموضوعات وأن مؤتمر نزع السلاح ليس بالمكان المناسب لمناقشتها سيما وأن هذه الموضوعات تُناقش في محافل أخرى وأن المؤتمر لم ينجح بعد في معالجة البنود الأساسية المدرجة على جدول الأعمال. وقد لاحظنا في الأيام الأخيرة وخلال مناقشة تقرير المؤتمر أن بعض الوفود تُريد أن يتم التعامل على قدم المساواة بين بنود جدول الأعمال التي تحظى بتوافق عام في الآراء والموضوعات الجديدة، التي أثارها هذه الوفود بصفتها الشخصية. ونعتقد أن في ذلك مبالغة وهذا بالنسبة لنا أمر مرفوض. ومع ذلك، وفي هذا الإطار، فإذا كان المؤتمر سوف يفتح المجال لمناقشة موضوعات جديدة، فقد كان وفدنا قد أثار بصفته الوطنية مجموعة من القضايا التي نعتقد بأنها شديدة الصلة بأعمال مؤتمر نزع السلاح. وبالتالي فنحن نُجدد الطلب من المؤتمر أن يُعالج هذه القضايا فيما تبقى من دورته لعام ٢٠٠٦ وخلال دورته لعام ٢٠٠٧. وهذه القضايا هي: أولاً، مسألة إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية؛ ثانياً، مسألة إخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ثالثاً، مسألة قيام إسرائيل بدفن النفايات النووية في الجولان السوري المحتل؛ رابعاً، مسألة قيام بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية بتزويد إسرائيل بالتقانة النووية العسكرية؛ خامساً، مسألة قيام إسرائيل باستخدام القنابل العنقودية وأسلحة أخرى محرمة دولياً ضد المدنيين اللبنانيين. وهنا اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أفتح قوسين لكي أُعبر عن أسف بلادي وعن صدمتنا لأن الكونغرس الأمريكي رفض في الأيام الماضية مشروع قرار كان تقدم به عدد من النواب الديمقراطيين لوضع قيود على استخدام الأسلحة أو القنابل العنقودية بالقرب من المناطق المدنية، وهذا أمر يُثير صدمتنا.

السيد الرئيس، هذه هي الموضوعات التي سبق لنا وطرحناها أمام المؤتمر. وهناك أيضاً موضوعات أخرى شديدة الصلة بأعمال المؤتمر، ونحن نطلب بالتالي من المؤتمر أن يُعالجها وهي: مسألة استخدام القوات الأمريكية والبريطانية لليورانيوم المنضب خلال غزو العراق عام ٢٠٠٣؛ ومسألة استخدام القوات الأمريكية للقنابل الفوسفورية في مدينة الفلوجة العراقية، وقد اعترفت القوات الأمريكية بهذا الأمر.

وفي الختام، سيدي الرئيس، ورغم إيماننا بأن هذه الموضوعات شديدة الصلة بجدول أعمال المؤتمر، إلا أننا ما زلنا نُفضِّل أن يُركِّز المؤتمر على الموضوعات الأربعة الرئيسية المدرجة على جدول أعماله وأن يتعامل معها وفق نهج شامل ومتوازن للتوصل إلى برنامج عمل يُراعي أولويات الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية الموقر على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس الموقر، السيد إيفان غرينيفيتش.

السيد غرينيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى وأرحب بالتوقيع في سيميپالتينسك على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل بيلاروس الموقر على بيانه.

لم يعد لدي متحدثون آخرون على قائمة هذا اليوم. فهل يود أي وفد آخر تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك.

وبذلك نصل إلى ختام جلستنا العامة. وكما أُعلنَ بالأمس، سيُلي هذه الجلسة، بعد ١٠ دقائق، جلسة عامة غير رسمية لمواصلة النظر في مشروع تقرير المؤتمر عن أعمال دورة هذه السنة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥

— — — — —